الكوكبة وواقع دول العالم الثالث

د. قدي عبد المجيد
استاذ بجامعة الجزائر

بالعودة إلى الوراء قليلا،في تاريخ الأحداث والأفكار الاقتصادية، إلى المدرسة التقليدية وأسلافها من الطبيعيين، نجدهم يؤمنون بحرية انتقال عوامل الإنتاج مع الدعوة إلى حرية التجارة وممارسة النشاط الاقتصادي.ولهذا ليس غريبا أن تكون الاقتصاديات اليوم ليست أكثر انفتاحا عما كانت عليه في سنة 1914.إلا أن ظهور الدولة الوطنية ودعاة الحماية الاقتصادية حمل الدول على انتهاج مجموعة من الأساليب والآليات لحماية اقتصادياتها وصناعاتها – خاصة الناشئة منها – وذلك من منطلق المحافظة على السيادة.

لقد أدى تسارع الأحداث الاقتصادية وتطورها إلى ظهور ثورة في المفاهيم، مما أدى إلى بروز مصطلحات جديدة ،كان لها كبير الأثر على إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية.ولعل من أهم المفاهيم الجديدة "الكوكبة "،فماذا يعني هذا المفهوم؟

في الواقع ،ليس هناك اتفاق بين المهتمين بقضايا الكوكبة على تعريف واحد. فهذا Theodore Levittيرى أنها اتجاه موحد لكافة الأسواق العالمية حيث التعميم وانتشار التكنولوجيا عوامل تميز السوق الدولية بما يجعل المؤسسات تعمل بصفة مستمرة وبتكلفة منخفضة وكأن العالم يشكل جزءا متكاملا.بينما يتحدث عنها Hirst1 في سياق حديثه عن التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي فيتكلم عن مشاكل وجود اقتصاد كوكبي ومن بينها صعوبة التحكم فيه.بينما يرى إسماعيل صبري عبد الله أن الكوكبة ليست مجرد تنفيذ أعمال خارج الوطن أو التصدير أوالترخيص بالإنتاج خارج الحدود أو إبرام اتفاقيات توزيع، ولكنها بالإضافة إلى ذلك ترتبط باستراتيجية المنظمة وهياكلها التنظيمية.[2]

لقد أصبح الاقتصاد العالمي، في ظل الكوكبة، محكوما بقوى كلية شمولية تصعب مراقبتها وقائدها في ذلك الشركات متعددة الجنسيات ،التي ليس لها أي التزام تجاه أي دولة وطنية بعينها.فهي تحدد أماكن توطنها بناء على معايير المزايا القصوىورغم تزايد الاهتمام بالكوكبة ،فإنها ليست ظاهرة جديدة في تاريخ الرأسمالية. حيث يمكن أن نرجع بذور الكوكبة إلى الجهود الدولية المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية ، نتيجة الشعور بترابط العلاقات واعتماد الاقتصاديات على بعضها،مما يؤدي إلى تأثرها بالأحداث التي تقع هنا أوهناك مثلما حدث في أزمة 1929في بداية الربع الثاني من القرن العشرين، أو مع الأزمة الأسيوية في أواخر التسعينات التي امتدت إلى مختلف مناطق العالم.ويمكن أن ندرج ضمن هذه الجهود تأسيس المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي. إلا أن الجديد في ظاهرة الكوكبة هو أنها دخلت مرحلة جديدة من تطورها وتعمقه خلال السنوات الأخيرة ، خاصة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

يميز Fitoussi بين ثلاثة مراحل للكوكبة :[3]

-المرحلة الأولى:تتمثل في الفترة التي غطتها نتائج جولة كينيدي ضمن اتفاقية الغـات [1963-1967]والـتي ضمت 50دولة تمثل 75% من حجم التجارة العالمية وتم فيه الاتفاق على الامتناع عن وضـع عراقيـل أمـام منتجات الدول النامية وتخفيض التعريفات عليها حيث بلغت قيمة هذه التخفيضات 40 مليون دولار.

-المرحلة الثانية تميزت بتوسع السوق الدولي لرؤوس الأموال سنة 1979 وذلك نتيجة إعادة رسكلة الملايير مـن البترودولارات الناتجة عن الصدمة البترولية الثانية .الأمر الذي مكن من توسيع حركة الإقراض والاقتراض.

– المرحلة الثالثة تميزت بانهيار المعسكر الاشتراكي .وفي هذه المرحلة يمكن أن نسجل نوعا من الهيمنة الأمريكية على العالم واندثار الخصوصيات الثقافية؛مما أدى إلى الطلب وتحول السلع والخدمات إلى منتجات منمطة علـى المستوى الكوني. لقد أفرز نمو الكوكبة عدة نتائج منها تقارب المخاطر النوعية في كافة أنحاء العالم سواء كانت تجارية،مالية،تكنولوجية ماعدا المخطر السياسي ,وإذا كانت الكوكبة ظاهرة متجددة، فلا بد من الإشارة إلى أن البشرية منذ القديم تعاملت مع قضايا كونية بطبيعتها :[4]

1-الممتلكات المشتركة بين البشرية ،مثل أعالي البحار،استخدام الفضاء الخارجي،اسـتخدام القـارة القطبيـة الجنوبية

2-قضايا البيئة والسكان إذ أدركت البشرية منذ نشر تقرير روما"حدود النمو" أن استمرار البشر في استغلال موارد الطبيعة غير المتجددة سيؤدي إلى نضوبها. ومن هنا فلابد من بذل الجهد المشـترك للمحافظـة عليهـا واستغلالها بشكل منظم. وهذا ما جعل من قضايا البيئة قضايا كونية. وما الاهتمام بالمحافظة على طبقة الأوزون إلا نموذج على ذلك.

3-قضايا الفقر في العالم ذلك أن الفقر ظاهرة تقلق أغنياء العالم لما يمكن أن يحدثه من هزات اجتماعية، يمكـن أن تقلب بعض أنظمة الحكم وتمتد إلى أماكن أخرى،وتحدث ثورات وأعمال إرهابية ليست أي دولة في منـأى عن آثارها.

4-مكافحة الجريمة المنظمة ،الاتجار في المخدرات ،وغسل الأموال المشبوهة وتهريب رؤوس الأموال.

كما تبرز هذه الأمثلة من جهة أخرى حجم التداخل الموجود بين القضايا الاقتصـادية والسياسـية والثقافيـة والاجتماعية في العالم ،دون الأخذ بعين الاعتبار للحدود السياسية بين الدول أو الانتماء لوطن معين.

العوامل المساعدة على نمو الكوكبة :

لقد نمت ظاهرة الكوكبة بفضل عدة عوامل أهمها :

1-ترابط لأسواق المالية في مختلف البلدان .وهذا ما تجلى في أزمة 1929 حيث كانت في الأصل أزمة أمريكية لكن سرعان ما انتقلت إلى باقي مناطق العالم لكون:[5]

أ- أن أمريكا آنذاك كانت أكبر مقرض عالمي،

ب-أن الأسعار الداخلية الأمريكية تؤثر بشكل كبير على الأسعار العالمية،

ج -التجارة الخارجية الأمريكية تمثل ثقلا عالميا بخلاف موقعها في الاقتصاد الأمريكي،

وهكذا انتقلت الأزمة إلى باقي بلدان العالم خاصة الأسواق المالية .فأزمة البورصة بدأت في أمريكا أيام 23, 24أكتوبر1929 و29,28 أكتوبر وفي نوفمبر فقدت الأوراق المالية 30% من قيمتها. وهذا ما جعل البنوك في وضعية حرجة لمواجهة المسحوبات لحاجة المضاربين على النقود السائلة .و هو ما أدى إلى إفلاس متتالي للبنوك ،وهكذا تم تسجيل إفلاس :

642 بنك سنة1929 1345بنك سنة1930 2291بنك سنة 1931

وتم هذا في الوقت الذي كان فيه 90 % من التداول النقدي في شكل صكوك مصرفية، وهذا ما أدى إلى أن تتحول الأزمة من أزمة مصرفية إلى أزمة اقتصادية شاملة.

ونفس السيناريو يمكن ملاحظته اليوم مع أزمة دول شرق آسيا ،حيث بدأت الأزمة في تايلندا لتنتقل فيما بعد إلى إندونيسيا وماليزيا وكوريا والفليبين وهونغ كونغ واليابان ففي اليابان سببت في سقوط الحكومة .و وصلت الديون المشكوك تحصيلها لدى البنوك اليابانية إلى 800 مليار دولار[6] وهو مبلغ يساوي رأسمال البنوك مجتمعة. لقد أدى انفتاح الأسواق المالية الناشئة إلى إقبال رؤوس الأموال عليها إذ وصلت في سنة1997 إلى247 مليار دولار[7] مما أدى إلى المضاربة على عملاتها في ظل وجود مشتقات مالية ، وهذا ما سمح بالدخول السريع وكذلك الخروج لرؤوس الأموال وهو ما خلق عنفا ماليا أدى إلى انهيارها.

2-النمو الكبير للشركات متعددة الجنسيات باعتبارها إحدى المحركات الأساسية للكوكبة . فالعالم يعرف اليوم وجود الآلاف من هذه الشركات التي تفوق في قوتها بعض الدول،إذ أن استثمارات أكبر مائة شركة على المستوى العالمي تتجاوز1.7تريليون دولار.تنظم هذه الشركات إنتاجها على المستوى العالمي مما يقتضي تنقل الإطارات والمكونات الصناعية بين فروع الشركة عبر العالم مع ضمان التنسيق بين هذه الفروع عن طريق المركز الأم ،الذي عادة ما يكون في الدول المتقدمة .وبالقدر الذي تكون فيه منتجات الشركات متعددة الجنسيات عالمية في صنعها فهي مقبولة في كل الأسواق،فمثلا شركة IBM PC تحقق 60% من مبيعاتها من شرق آسيا .من مظاهر انتشار هذه الشركات نسجل في سنة1997 وجود 44000 شركة تراقب 280000 فرعا عبر العالم،وتحقق رقم أعمال مقداره 58000 مليار دولار ،وتشغل 73 مليون عامل أي 10% من العمالة العالمية غير الزراعية.

3-قيام التكتلات الجهوية، حيث استخدمت كوسيلة لمواجهة الحروب التجارية بين بعض الدول كاليابان والولايات المتحدة .وذلك لتدعيم القدرة التنافسية للدول عندما تشعر بانعدام التكافؤ بينها وباقي الدول، فتسعى إلى الاستفادة داخل التكتل من مزايا التكاليف.ومن أبرز هذه التكتلات NAFTA وALENA و الاتحاد الأوروبي .وبفضل هذه التكتلات أصبح القرار الاقتصادي يتعدى حدود القطر لمقتضيات التنسيق بين الدول المشكلة للاتحاد.

4- تطور وسائل الاتصال بظهور عالم الانترنيت والأقمار الصناعية مما أدى إلى تقليل تكلفة المعلومة وسرعة انتقالها من قطر إلى آخر.وهكذا اصبح من الممكن التعامل عن بعد مع عدة أسواق في أماكن مختلفة دونما حاجة إلى الانتقال ، والمساهمة في اتخاذ القرارات عن بعد .وفقدت الجغرافيا معناها في الكثير من المعاملات المرتبطة بالخدمات مثل عمليات البنوك عن طريق شبكة SWIFT .بل أصبح من الممكن التحكم في الإنتاج عن بعد ،وتنظيم حملة إشهارية في عدد من الأسواق في وقت واحد.ومثل هذا الواقع أدى إلى ظهور المؤسسات الافتراضية التي ليس لها حضور مادي وتعمل في فضاء إلكتروني نتيجة الربط بشبكة المعلومات العالمية.

طبيعة الكوكبة :

إن الكوكبة اليوم لا تتعلق فقط بالتبادل التجاري ، رغم أنه يشكل إحدى مظاهرها الهامة ،فلقد شكلت التبادلات التجارية في سنة 1990 نسبة 22.5% من الناتج المحلي العالمي مقابل 8% سنة 1947 ؛ وإنما تمتد إلى المجال الإنتاجي حيث يلاحظ أن هناك اندماجا عالميا لمنظومة الإنتاج . وتراجعت التكنولوجيا الوطنية لصالح التكنولوجيا عالمية الانتشار[8].

تكرس الكوكبة مبدأ أسبقية قوى السوق على السياسة الاقتصادية ،فالأسواق هي التي تقرر وفق معتقد الكلاسيك القدامى.وسرت موجة جديدة في الاقتصاديات تعمل على تكريس منطق السوق من خلال مجموعة من التدابير منها :

-خوصصة القطاع العمومي،

-العودة إلى حقيقة الأسعار برفع الدعم عن السلع، والابتعاد عن أسعار الصرف الإدارية،

-تخفيض القيود الكمية والتعريفية على التجارة الخارجية.

إلا أن الرجوع إلى السوق باعتباره أداة للتعديل الاقتصادي مسألة فيها الكثير من الشك ؛ذلك أن السوق أظهر في الكثير من الأحيان عجزه عن تحقيق الكفاءة ،وهو ما دفع بعض الاقتصاديين الرأسماليين إلى قبول مبدأ تدخل الدولة بالنظر إلى إخفاقات السوق والتي تعود إلى[9] :

-عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية الملائمة كما هو الحال عند وجود آثار خارجية للمشـــروعات ، حيث لا تعكس الأسعار التكلفة الحقيقية والتي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد،وكما هو الحال أيضا في حالة الاحتكار أين لا تعبر الأسعار عن الندرة الفعلية للموارد،فضلا عن عدم قدرة هؤلاء على استغلال للكـــم الهائل من المعلومات المتاحة؛ذلك أن استغلالها قد يولد بحد ذاته تكاليف كبيرة جدا ويستغرق زمنا قد يفـــوت الفرصة السوقية المتاحة.

-عجز السوق عن تحريك الموارد من استخدام لأخر، بسبب عدم قدرته دائما على تزويد المتعاملين بالمعلومات الكافية عن التوزيع الحالي للموارد،

-غياب بعض الأسواق [المالية، المستقبلية ...] في الدول النامية ،وضعف العلاقة بين الأسواق القائمة مع قلة حجم طبقة رجال الأعمال.

وإذا كان السوق قد أثبت عجزه في بعض الأحيان باعتباره محور الكوكبة، فان هذه الأخيرة تـــرتبط بظهور مفاهيم جديدة مثل نهاية الإيديولوجية والسيادة الوطنية، تراجع مفهوم الاستقلال الاقتصادي.وفي ذات الوقت يحمل النموذج الاقتصادي الحر المعتمد على السوق عدة مفاهيم إيجابية كالحريـــة والســـلام والحـــوار وحقوق الإنسان. فهل يسطاع العالم الثالث رفض هذا النموذج؟

لقد جربت البشرية العيش في كنف المعسكر الاشتراكي،فاستخلصت ما يلي[10]:

- أن إلغاء أسعار السوق أدى إلى إلغاء الأسعار أي لم تعد للأسعار وظائف اقتصادية .ومن هنا لم يكن السعر ليعكس التكلفة ولا الندرة مما نجم عنه إنتاج دون مراعاة القدرات الفعلية للمجتمع ولا شـــروط النـــدرة النسبية،
- أصبحت مداخيل المؤسسات لا تتحدد بناء علـــى نشـــاطها في الســـوق ،ومـــن ثم فـــإن بقاءهـــا ،أي المؤسسات،أصبح رهين القرارات الإدارية غير الرشيدة،
- كان اهتمام المؤسسات منصبا على إنجاز أهداف الخطة ،دون مراعاة احتياجات السوق .

ومثل هذه الاستخلاصات هي التي أدت إلى الشك في جدوى التخطيط إن على المستوى الكلي أو الجزئي،وفي جدوى المؤسسة العمومية ،فكانت الدعوة إلى الخوصصة.

كما أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على صندوق النقد الدولي مكنها من تهديد الدول الضعيفة بالحرمان من إعادة جدولة ديونها المتراكمة ، وحرمانها من الحصول على المعونات والقروض وتدفقات الاستثمار نحوها إن لم تتبن خيار السوق[11].

لقد أدى نمو ظاهرة الكوكبة إلى بروز جملة من المشكلات ،من بينها مشكلة التعديل على المستوى العالمي، خاصة وأنها خلقت حالة من عدم الاستقرار في النظام الاقتصادي الحالي .فأصبح التنسيق بين الدول الكبرى (مجموعة السبعة) بديلا عن قواعد النظام الدولي. ومما ساهم في ذلك هو أن المؤسسات الدولية القائمة ليست على قدر كبير من الفعالية ،إذ تحولت إلى مجرد وسائل لإدارة الأزمة .فهذا صندوق النقد الدولي يوافق على منح المكسيك 18 مليار دولارا في 1فبراير 1995 مقابل موافقتها على تبني برنامج تعديل هيكلي لخفض عجز الميزان الجاري من 3% إلى8 % من الناتج المحلي الخام خلال عام .[12]وهذا حتى لا تنتقل الأزمة المكسيكية لباقي دول العالم .ومثل هذه السلوكات دفعت بعض الاقتصاديين[13] إلى التصريح بأن "الصندوق لو كان مؤسسة خاصة لأعلن إفلاسه".

لقد جاءت الكوكبة في سياق عالمي يتسم بالركود الاقتصادي.ويتحمل نظام الصرف العائم جزءا من المسؤولية في استمرار هذا الركود ،لأن الأولوية بالنسبة لهذا النظام هي البحث عن توازن موازين المدفوعات المعرضة للاختلال بفعل المضاربة ولو كان ذلك على حساب الطلب الداخلي[14].كما يجعل نظام الصرف العائم السلطات النقدية في أي بلد عاجزة عن فعل شيء كبير من أجل الدفاع عن سعر صرف عملتها أمام المضاربة.

فاحتياطات الصرف للدول الكبرى الصناعية،باعتبارها أهم وسيلة للدفاع عن العملة هي أقل بمرتين من القيمة العادية للمعاملات في سوق الصرف.

ورغم اهتمام هذا النظام بتوازن ميزان المدفوعات إلا أنه لم يستطع أن يجد حلا لأزمة ميزان المدفوعات الأمريكي باعتباره الاقتصاد الرائد.وذلك لأن نظام بريتون وودز عند تأسيسه لم يتصور الحالة القائمة اليوم. وتبعا لمنطق الهيمنة فإن الدول التي تبقى معنية بالتصحيح هي الدول النامية ولو كان ذلك على حساب التنمية الاقتصادية فيها.

ومن مقتضيات التصحيح العودة إلى حقيقة الأسعار ، ومن بينها أسعار العملات، مما يؤدي إلى تبخيسها ودولرة النظام النقدي في الكثير من الدول النامية15 لعجز العملات المحلية على القيام بوظائفها التقليدية،خاصة الوظيفة السيادية وتخزين القيمة.وسياسة التصحيح كما يرى زكي ليست إلا"انفتاحا على الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومزيدا من الاندماج في آلياته ومؤسساته،مع ما يتطلب ذلك من التخلي عن أي توجهات تنموية... وكل ذلك يرتبط بتوفير كل المزايا والضمانات والامتيازات لنشاط رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على نحو يسمح بتنفيذ المخططات الجديدة لتقسيم العمل الدولي التي تسعى الرأسمالية العالمية لتحقيقها للخروج من أزمتها الهيكلية الراهنة"16.

لقد أفرزت الكوكبة وضعا جديدا،وهو تراجع أهمية الوساطة المالية في التمويل لصالح الأسواق المالية ،الأمر الذي أدى إلى تهميش تمويل التنمية من خلال انحسار بنوك التنمية المتخصصة من جهة وهروب رؤوس الأموال من جهة ثانية إلى الأسواق الكونية لضمان تمويل الشركات متعددة الجنسيات .ولهذا السبب هي لا تعاني من مشاكل الاقتراض والتوظيف بدون قيود متى وأين أرادت،ومما دعم مركزها المالي التوسع في اختراع المنتجات المالية الجديدة في ظل زوال الحدود الفاصلة بين الأسواق النقدية،المالية والصرف.

الكوكبة ووظائف الدولة:

لقد مرت الدولة في تاريخها بمراحل عديدة تتراوح بين التوسع والانحسار، رغم أن النفقات بقيت متزايدة لأسباب عديدة.فلقد انتقلت النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الخام في البلدان الصناعية في المتوسط من12 % سنة 1913 إلى 45 % سنة 1995 (17).إلا أن ظهور الكوكبة لم يلغ دور الدولة مطلقا، وإنما جعل بعض المهام تتراجع بسبب:

-نزوع الدول لمزيد من التكامل والاندماج ،فيصبح منطق الاندماج أقوى من منطق الدولة كما هو الحال بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي،

-تعاظم دور المنظمات الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي [شرطية صندوق النقد الدولي، شروط الانضمام لمنظمة الغات ، شروط إعادة الجدولة ...الخ]، وقدرتها على تعميم بعض السياسات الاقتصادية الكلية مثل فرض إصلاحات معيارية للأنظمة الضريبية تعتمد نفس الأسس،تحرير التجارة الخارجية، إصلاح الأنظمة المالية والمصرفية لإتاحة الفرصة لحرية حركة رؤوس الأموال.

-الاستغناء عن بعض الوظائف ، فالرأسمالية اليوم ليست في حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة لاعتبارات مرتبطة بالتقدم التكنولوجي والتكاليف حتى تتمكن من السيطرة على الأسواق كما حدث في العهد المركنتيلي ؛لأن الشركات متعددة الجنسيات قادرة على اقتحام أي سوق [دولة] في العالم لتنوع استراتيجياتها وتعدد الأشكال الممكنة لوجودها،فضلا عن بدائل التحالف والتعاون لديها ،فمثلا شركة THOMSON باعت نشاطها الإذاعي Radiologique لشركة GENERAL ELECTRIC مقابل شرائها للوظائف السمعية البصرية للثانية [18]

ورغم تراجع بعض المهام ، فإن مهام جديدة برزت منها:

-النهوض بالمنافسة،

-السيطرة على الاحتكار والممارسات الاحتكارية،

-حماية المستهلك،

-حماية البيئة،

-توفير شبكة كافية للأمن الاجتماعي.

تأثير الكوكبة على دول العالم الثالث:

لقد كانت الكوكبة مثار جدل كبير بين أنصارها و معا رضيها ، فالأنصار يرون أنها قادرة على زيادة الإنتاجية ومن ثم رفع مستوى المعيشة نتيجة تخصيص أفضل للموارد على المستوى العالمي، في حين يذهب المعارضون إلى أن الكوكبة وسيلة لزيادة الاضطرابات لسهولة انتشار الأزمات النقدية نتيجة ترابط الأسواق .لكن السؤال الهام ما هو حجم إمكانية الدول النامية من الاستفادة من الكوكبة؟نحاول أن ندرك ذلك من خلال الوقوف على بعض القضايا.

لقد أدى الترابط بين السياسات الاقتصادية بين الدول في ظل الكوكبة إلى تأثر الدول النامية بتقلب الأسعار بين العملات الدولية الرئيسة ،وهذا نتيجة ربط الكثير من الدول النامية لعملاتها بهذه العملات. ولا يخفى ما لأسعار الصرف من تأثير على تدفقات التجارة الخارجية، وشروط التبادل.كما تحدث أسعار الصرف آثارها عندما تكون بنية العملات المتعلقة بالتزامات خدمة الدين غير منسجمة مع بنية العملات المكونة لعائدات الصادرات.ويظهر هذا بوضوح في حالة البلدان التي عليها التزامات كبيرة غير مقومة بالدولار الأمريكي، في حين أن عائدات صادراتها مقومة بالدولار الأمريكي ، وبهذا تزداد تكلفة إدارة المديونية الخارجية[19].

لقد أدت الكوكبة إلى لاوطنية القرار الاقتصادي ،مما نتج عنه تراجع في مكانة الكثير من الدول النامية في التجارة الدولية .فالدول المصدرة للبترول لما فقدت آلية تحديد أسعار النفط لصالح الدول المستهلكة ،وجدت نفسها أمام أسعار للنفط تدور في مجال 12-18 دولار بعدما وصلت 40دولار. وهذا ما انعكس بدوره على الطلب الداخلي فيها ، باعتبار أن عائدات النفط هي وسيلة تمويل الواردات من جهة ،وتمويل الميزانية العامة من جهة ثانية.

ورغم رفع شعار الحرية الاقتصادية في ظل الكوكبة،فان الدول النامية تجد نفسها في موقع غبن كبير بالنظر إلى حجم القيود والحواجز المفروضة على أهم عنصر إنتاجي لديها ،وهو عنصر العمل. وتعدد أشكال هذه الحواجز من تأشيرات الدخول ،عدم تكافؤ الشهادات ،المراقبة الصحية والأمنية؛وهذا في الوقت الذي تنساب فيه رؤوس أموال الدول المتقدمة بدون مراقبة.إن تأثير الكوكبة على حركة اليد العاملة ضعيف جدا ،فلقد سجلت ندوة القاهرة للسكان سنة1994 أن الأفراد الذين يعيشون خارج بلدان ولادتهم يقدر بـ 125 مليون نسمة أي 3% فقط من سكان العالم.

وحتى بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات ، فبالرغم من توطنها في الكثير من البلدان النامية، إلا أنها لم تسهم بشكل فعال في حل مشاكلها خاصة فيما يتعلق بالتشغيل، وذلك لاعتمادها على أنمـــاط تكنولوجيـــة كثيفة رأس المال .فضلا عن تعاملها الحذر معها لاعتقادها بعدم كفاءة هياكلها القاعدية ،وتأخر قوانينها المنظمة للاستثمار.

ويمكن أن يتضح هذا الغبن بصفة أكبر عندما نفحص المعطيات الجديدة للنظام التجاري الـــدولي بعـــد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة،التي يمكن إبرازها فيما يلي[20]:

-شمول النظام لكل مجالات التجارة الخارجية ،بما في ذلك الخدمات، الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية،وهذا في اتجاه تحريرها وفتح الأسواق أمامها،

-تأسيس كيان قانوني للتجارة الخارجية له من الصلاحيات ، بما في ذلك صلاحيات التحكـــيم والمعاقبـــة،ما لم يكن متاحا للغات من قبل.

وهكذا تجد الدول النامية نفسها أمام منتجات غير معنية ببنود المنظمة العالمية للتجارة كالمواد الأوليـــة —ومنها النفط- ،أما المواد التي تمتلك فيها مزايا نسبية فتتعرض لأنواع جديدة من أشكال الحماية غير تلك التي تمنعها بنود المنظمة العالمية للتجارة ،كالمعايير التقنية ، والمحافظة على البيئة، وضوابط حفظ الصحة والأمن.

كما أن ثمة موضوعات طالما طالبت الدول النامية بإدراجها ضمن المفاوضات كتجارة التكنولوجيـــات العالية،التجارة والتصحيح الهيكلي ،الممارسات الاحتكارية للخواص؛ إلا أنها لم تلق الاستجابة. وبهذا يتكـــرس وضعها كمجرد سوق لإنتاج الدول الصناعية ،دون أن تتاح لها الفرصة التي أتيحت يومـــا لليابـــان بانتحـــال الصناعات والتكنولوجيات ،لأن سيف الحماية الفكرية والحقوق الصناعية مسلط عليها.ولخوفها مـــن مخـــاطر فقدان حصتها الضئيلة في أسواق الدول الصناعية هرعت إلى الدخول في اتفاقيات شراكة مع التكتلات الإقليمية للدول الصناعية .إلا أن ما يمكن قوله عن هذه الاتفاقيات، هو أنها تتم بين أطراف غير متكافئة ،مـــن حيـــث مستوى التقدم الصناعي والتطور الاقتصادي.وهذا ما يجعلها مضطرة إلى التحكم في إدارة عدة مهـــام بشـــكل متزامن أهمها[21]:

-الاستفادة من حركة تحرير رؤوس الأموال بخلق مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية. وهـــذا لـــيس مستحيلا،

-التعامل مع التغيرات العالمية وهذا بالتكييف المستمر للأهداف والأسواق حسب المستجدات والظروف،

-مواجهة المنافسة وهذا لا يتأتى إلا باستغلال المعلومات ومتابعتها وإدراك الاتجاهات العالمية لاستغلال الفرص، وتفادي و/أو تحييد التهديدات،

-التعايش مع حالة عدم التأكد وهذا لا يتأتى إلا بالتخلي عن نمط التسيير الإداري وتعويضه بتسيير إستراتيجي للمستقبل ،مع إعطاء اهتمام أكبر للبحث والتطوير والانطلاق فيه من المستوى الذي وصل إليه على المستوى العالمي.

إن المشكلة الأساسية التي تواجه الدول النامية اليوم،ليس ضرورة التغيير،وإنما قدرتها على التغيير في ظل التبعية لدول المركز والتزاماتها تجاه المؤسسات الدولية .وبهذا تجد نفسها تنتظر ما يقوم به الأقوياء لإصلاح نظام العلاقات الاقتصادية الدولية والتكرم عليها بـ"مزايا جديدة" تفقد نجاعتها وبريقها بمرور الأيام.

الـهوامش

[1] هو Paul Hirst أستاذ بجامعة بركبك بلندن.

[2] إسماعيل صبري عبد الله، **الكوكبة** ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين، القاهرة:21 -23 ديسمبر 1995

[3] BOUKRAMI S.A. ,l'ALGERIE et la Mondialisation, Papier presente au sein des portes ouvertes sur ladouane, Alger: 6 Janvier 1997

[4] إسماعيل صبري عبد الله، **مرجع سابق**، ص22،21

[5] GARAULT Rene, FRANK Robert , l`heritage: guerre et crise avant1945 in les Cahiers Francais No 265 p.15

[6] جريدة الحياة نقلا عن جريدة صوت الأحرار عدد201 ليوم الخميس 22 أكتوبر 1998

[7] نفس المرجع أعلاه

[8] سمير أمين ،**مؤسسات بروتون وودز** ،**خمسون** عاما **بعد إنشائها**، في بحوث اقتصادية عربية، العدد4 /1995 ص29،28

[9] العيسوي إبراهيم ،**نحو نظرة واقعية إلى التخطيط واقتصاد السوق** ،في بحوث اقتصادية عربية ،العدد 96/5 ،ص85

[10] أوتاشيك، **نحو طريق ثالث للاقتصاد**، ص72-75

[11] العيسوي إبراهيم ،**نفس المرجع**، ص71

[12] LENAIN Patrick ,**le FMI Approches**, p43,44

[13] هو ملتون فريدمان

[14] سمير أمين، **مرجع سابق**،ص33

[15] مثلا لبنان إبان الحرب الأهلية حيث أصبح الناس لا يتعاملون بالليرة اللبنانية وإنما بالدولار الأمريكي

[16] رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، ص55

[17] فيتو تانزي، **دور الدولة المتغير في الاقتصاد**، محاضرة في ندوة دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة ،المنعقدة بالكويت في4-5مارس1997 ، تحرير طاهر حمدي كنعان، ص57

[18] سعيد النجار ، **تعقيب على محاضرة فيتو تانزي**،ص77

[19] عزيز علي محمد، **ارتباطات السياسات في البلدان الصناعية والبلدان النامية**، في مجلة التمويل والتنمية ،العدد 1994/3

[20] العيسوي إبراهيم ،**الغات وأخواتها** ،ص53

[21] رزق حليم حلمي، **تسويق الصادرات المصرية**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع النظام التجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية،15-16 مايو 1995 ،ص9-10